قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى القرار رقم ٣٩١ لسنة ١٩٨٠ ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يستولى بالإيجار على مبانى العقار الكائن به كلية التربية الموسيقية بالزمالك رقم (٢٩٦٢٧أ شارع إسماعيل باشا محمد وشجرة الدر التابعين لقسم قصر النيل محافظة القاهرة) لاستخدامه فى الغرض المخصص له كمقر لكلية التربية الموسيقية التابعة لجامعة حلوان والمملوك للسيدتين كريستيان ايفنت هنون و بباوى لويز هنون .

(المـادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ رمضان سنة ١٤٠٠ (١٠ أغسطس سنة ١٩٨٠)

حسنى مبارك

مذكرة

للعرض على السيد رئيس الجمهورية

تشغل كلية التربية الموسيقية العقارين رقمى (٢٧ ، ٢٩أ) ملك ورثة هنون باشا وهما السيدتين كريستيان ايفنت هنون وبباوى اويز هنون التابع لقسم قصر النيل بالزمالك والمحدد بحدوده الأربع وهم :

البحرى : شارع إسماعيل باشا مجد .

القبلى : جار مبانى .

الشرقى : جار مبانى .

الغربى : شارع شجرة الدر .

وعلى أثر ذلك صدر القرار الوزارى رقم (٨٤٨٢) بالاستيلاء على هذا العقار بتاريخ ١٨/٥/١٩٤٩

أقامت كلا من السيدتين المذكورتين الدعوى رقم (٦١٠٥ لسنة ١٩٧٥) مستعجل القاهرة طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف الأعمال الجديدة وإزالة المنشآت على نفقة المدعى عليهما بصفتهما من على الأرض ملك الطالبتين مع إلزامهما متضامنين بالمصروفات والأتعاب والنفاذ بلا كفالة .

وقد قضت (الدائرة الخامسة) بذات المحكمة بجلسة ١٧/٤/١٩٧٦ بالآتى :

أولا : برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى .

ثانيا : بعدم اختصاص القضاء المستعجل ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى مجلس الدولة منعقدا بهيئة قضاء إدارى وعلى قلم كتابه تحديد جلسة لنظرها وإعلان الخصوم بها وأبقت الفصل فى المصروفات وقد تم إحالة القضية لمحكمة القضاء الإدارى بالقاهرة وقيدت بجدولها تحت رقم (١٦٣٣ لسنة ٣١ ق) وما زالت فى مرحلة التحضير بعد .

كما أقامت المدعيتان الدعوى رقم (٢٢٤١ لسنة ١٩٧٦) كلى جنوب القاهرة يطلبان فيها الحكم لهما بإخلاء الفيلا المستغلة كمقر كلية التربية الموسيقية بالقاهرة وتسليمها إلى الطالبتين خالية من المنشآت التى أقيمت عليها مع تعويض قدره ألف جنيه عن كل شهر من تاريخ رفع الدعوى إلى حين تمام التسليم مع إلزام المدعى عليها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه ومازالت القضية منظورة أمام القضاء ولم يفصل فيها وحدد جلسة ١٩٨٠/٦/٥ لتصحيح شكل الدعوى واختصام جامعة حلوان .

وحيث إن وزارة التعليم العالى ومن بعدها الجامعة قامت بإنشاء مبان بالأرض الفضاء المحيطة بالفيلا التى تشغلها حاليا كلية التربية الموسيقية بالزمالك المتخذة مقرا للكلية لمواجهة الزيادة المطردة فى قبول الطلاب بها عام بعد عام وقد تكلفت مبالغ كبيرة الأمر الذى يستحيل معه إعادة الوضع إلى ما كانت عليه قبل الاستيلاء عليها وأن الفيلا والأرض الفضاء وكلتاهما مخصصين لغرض ذى نفع عام هو استخدامها مقرا لكلية جامعية وللتعليم وسوف يترتب على تسليم الفيلا والأرض تشريد آلاف الطلبة من طلبة هذه الكلية .

ولما كان القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ يجيز الاستيلاء على العقارات لمصلحة وزارة التربية والتعليم أو الجامعات المصرية بقرار من السيد رئيس الجمهورية .

وحيث إن العقار الكائن (٢٧، ١٢٩) شارع إسماعيل باشا محمد بالزمالك مملك السيدتين كريستيان ايفنت دنون وبباوى لويزهنون وهو مكون من أرض فضاء ومبان تحد بالحدود الآتية :

الحد البحرى : شارع إسماعيل محمد بطول (٧٣٥٥) مترا مربعا .

الحد الشرقى : العقار ٢٩ شارع إسماعيل محمد بطول (٤٧,٨٠) مترا مربعا .

الحد القبلى : العقارات (٤ ، ٦ ، ٨) شارع جيبوتى بطول (٥٦,٠٠٠) مترا مربعا .

الحد الغربى : شارع شجرة الدر بطول (٥٢,٠٠٠) مترا مربعا .

ومساحة الكلية من أرض ومبان هو (٤٤٤٠,٢٥) مترا مربعا .

ويتكون من الآتى :

١ — المبنى القديم الموضح بالرسم الكروكى الموجز ومجموع مساحته (٧٢٧,٤٧) مترا مربعا .

٢ — المبنى رقم ٢ مستجد فى عهد وزارة التعليم العالى ومكون من ٣ أدوار مساحة الدور (٣٣٢) مترا مربعا والقيمة التقديرية للمبنى هو (٧٠٠٠٠) جنيها مصريا لاغير .

٣ — المبنى رقم ٣ والمستجد فى عهد الجامعة مكون من دورين مساحة الدور (٢٦٢) مترا مربعا والقيمة التقديرية للمبنى (٨٠٠٠٠) جنيهامصريا .

٤ — المبنى رقم ٤ والمستجد فى عهد الجامعة ومكون من دور واحد والمساحة (١٤٤,٠٠٠) مترا مربعا والقيمة التقديرية للمبنى (١٥٠٠٠,٠٠٠) جنيها مصريا لاغير .

وتقدير قيمة تكاليف المبانى المستجدة المستحدثة فى العقار بمبلغ ١٦٥٠٠٠ جنيه (مائة وخمسة وستون ألف جنيها مصريا تقريبا) .

لذلك فقد اقترحت الجامعة الاستيلاء على هذا العقار لمصلحة التعليم فيها .

وأتشرف بعرض مشروع القرار المقترح على السيد رئيس الجمهورية رجاء التفضل بالنظر فى الموافقة عليه وإصداره .

وزير الدولة
للتعليم والبحث العلمى
دكتور : مصطفى كمال حلمى